الثويني: نسعى لتخفيف معاناة المحتاجين

«النجاة الخيرية» تكثف جهودها الإنسانية داخل الكويت في 2020

عمر الثويني

صورة جماعية لفريق حملة «أعطه قلما»

أكد رئيس قطاع الموارد والإعلام بجمعية النجاة الخيرية عمر يعقوب الثويني أن الجمعية قامت بإعداد خطة مميزة لعام 2020 تهدف من خلالها إلى تكثيف ومضاعفة جهودها الإنسانية داخل الكويت في شتى المجالات الإنسانية والتعليمية والغذائية والطبية والتنموية والتوعوية.

ولفت إلى أن النجاة الخيرية تعد من أكبر الجمعيات الخيرية التي حققت إسهامات جليلة داخل المجتمع الكويتي من خلال حملاتها الخيرية المليونية مثل " أبشروا بالخير" والتي استفاد منها آلاف الأسر فيما يتعلق بسداد الإيجارات، وحملة "أعطه قلماً" التعليمية والتي ساهمت في توفير التعليم للطلبة المعسرين، وغيرها من الحملات الخيرية الأخرى التي لاقت إقبالا كبيرا من أهل الخير، وساهمت في تخفيف معاناة المستفيدين.

وقال الثويني: لدينا اهتمام كبير جداً بملف التعليم داخل الكويت حيث نحرص على مساعدة الطلبة الأيتام وضعاف الدخل والفقراء ، وذلك من خلال لجنة طالب العلم والتي بفضل الله ثم دعم المحسنين قدمت منذ إنشائها المساعدات المالية لـ قرابة 50 ألف طالب علم داخل الكويت، وتقيم كذلك دورات تدريبية تعليمية مميزة من خلال مشروع" خله منتج" والذي يهدف إلى استثمار طاقات الشباب المعطلة وتنميتها، وحققنا من خلاله نتائج "مشرقة" ونقلنا الكثير من الأسر من قائمة الانتظار الطويلة في طابور المساعدات إلى ميدان العطاء والانتاج، وهذا ما نسعى النجاة الخيرية إلى تحقيقه بقوة وهو نقل الأسر من العوز والحاجة إلى الإنتاج والتنمية.

وفيما يخص جهود النجاة الخيرية الخارجية خلال العام الجديد بين الثويني أن الجمعية تقدم نموذجاً حيا للجهات الخيرية التي تحمل الخير للجميع، مؤكدا أن النجاة الخيرية ستضاعف جهودها لتخفيف معاناة ومآسي المستفيدين، لافتا أن الجمعية غدت نموذجا يحتذى في سرعة استجابتها لنداءات الاستغاثة التي ترد اها من شتى دول العالم، وكذلك المساهمة في رفع رصيد الكويت الإنساني العالمي، مستشهدا بدورها الرائد حيال زلزال اليابان المدمر وتحركها الميداني السريع لتقديم الإغاثة للناجين وذلك بالتنسيق مع وزارتي الشؤون والخارجية، ومؤكدا سعي الجمعية الحثيث لمساعدة اللاجئين والمعوزين وإغاثة الملهوفين في شتى دول العالم، سائلا الحق سبحانه أن يجعل العام الجديد عام خير وسلام وأمن لبلاد المسلمين وللعالم أجمع.

أيتام تكفلهم «النجاة الخيرية»

إحدى الأسر المستفيدة

ضمن فعاليات اليوم الثاني لقضايا «الفريضة» بالبحرين

مناقشة أبحاث موضوع زكاة الودائع الاستثمارية

جانب من الندوة

ضمن فعاليات اليوم الثاني للندوة السابعة والعشرين لقضايا الزكاة المعاصرة التي يقيمها بيت الزكاة بالتعاون مع صندوق الزكاة في مملكة البحرين الشقيقة خلال الفترة من 8 – 10 يناير 2020 عقدت الندوة جلستها لمناقشة أبحاث موضوع زكاة الودائع الاستثمارية والتي قدم بحوثها كلا من الأستاذ الدكتور عجيل جاسم النشمي، والأستاذ الدكتور عصام أبو النصر ، والأستاذ الدكتور عصام خلف العنزي .وقال الأستاذ الدكتور عجيل جاسم النشمي في بحثه إن حساب الودائع الاستثمارية وغير الاستثمارية من أهم مصادر الأموال للبنوك، فالودائع من أهم وسائل التعامل البنكي لما لها من آثار في تمويل الأنشطة الاستثمارية للمصارف ولما لها من آثار اقتصادية على الدول أيضا، وهي في الوقت ذاته مصدر دخل هام للأفراد، والمصارف الإسلامية لا تختلف كثيرا عن المصارف التقليدية الربوية من حيث إنها وسيط مالي استثماري، يتقبل الأموال ودائع أو غيرها؛ ولذا فأصحاب الودائع هم الشريحة الأهم التي يحرص عليها، ولكنها تختلف جوهريا من حيث المشروعية، والذي يحدد مشروعيتها في المصارف الإسلامية هو العقد والنشاط المتفق مع الضوابط والشروط الشرعية.

من جانبه ألقى الأستاذ الدكتور عصام أبو النصر بحثه قائلا هناك اتجاهان رئيسيان في تخريج علاقة أصحاب الودائع (الحسابات) الاستثمارية بالمصرف الإسلامي، الأول تكييف هذه العلاقة على أنها عقد مضاربة والثاني تكييفها على أنها علاقة وكالة بالاستثمار.

وأشار أبو النصر أن تكييف العلاقة بين أصحاب الودائع (الحسابات) الاستثمارية والمصرف الإسلامي على أنها وكالة بالاستثمار يكتنفه العديد من المحاذير الشرعية، لعل أهمها تقاضي الوكيل لأجره بصرف النظر عن نتيجة النشاط، أي عدم تحمله لمخاطر الخسارة، وهو ما لا يُعد مقبولاً في العمل المصرفي، كما أن الأجر الثابت قد لا يلزمه ببذل الجهد، فضلاً عن أن اشتراط نسبة محددة من الربح يعد ضمانا لهذا الربح وهو غير جائز شرعًا.

وأخيرا ألقى الأستاذ الدكتور عصام خلف العنزي بحثه قائلا أنه لا خلاف بين الفقهاء السابقين والمعاصرين على وجوب الزكاة في الودائع الاستثمارية لكونها أموال نامية بلغت نصابا وحال عليها الحول، إلا أن الفقهاء اختلفوا في كيفية وطريقة حساب الزكاة، وهذا الاختلاف ليس اختلافا في أصل الحكم، وإنما هذا الاختلاف كان بسبب التصور الناشئ عن العرف، فلما كان فقهاؤنا – رحمهم الله– لا ينظرون إلى المضاربة إلا على أنها عمل تجاري، والعمل التجاري لا يكون إلا بيعا وشراء كما في عرفهم، قالوا بأن زكاة أموال المضاربة كزكاة عروض التجارة، ولذلك منعوا المضارب من كثير من التصرفات، لأنها أعمال غير تجارية، ولما كان العرف التجاري في وقتنا المعاصر قد تغير، وكان للمضارب أن يمارس من الأعمال ما كان ممنوعا منه سابقا من أعمال زراعية أو صناعية أو حرفية أو مستغلات إما بطريق مباشر أو من خلال تملك شركات تقوم بهذا الأمر، كان هذا سببا في تغيير النظرة المتعلقة بأموال المضاربة ولا سيما الودائع الاستثمارية، وهذه النظرة تؤكد الفروق الأساسية بين عمل البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية حيث سيتم النظر إلى ما تمثله الودائع الاستثمارية من أصول مختلفة ومتنوعة، بخلاف البنوك التقليدية التي تمارس عملها عن طريق الإقراض والاقتراض.

بالتعاون مع « الهلال الأحمر » وعدد من المنظمات والمؤسسات

«حماية البيئة» نظمت فعاليات «الورشة التنسيقية الوطنية حول الحد من مخاطر الكوارث»

■ العقاب : نجدد مطالبتنا بإنشاء مركز أو لجنة وطنية دائمة لإدارة الأزمات

■ الساير : لا بد من وضع خطط مستمرة لمواجهة حالات الطوارئ والحد من المخاطر

وجدان العقاب متحدثة خلال الفعالية

عبدالرحمن العون يلقي كلمة نيابة عن الساير

نظمت الجمعية الكويتية لحماية البيئة أمس فعاليات "الورشة التنسيقية التشاورية الوطنية حول الحد من مخاطر الكوارث" بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الكويتية والشبكة العالمية لمنظمات المجتمع المدني للحد من الكوارث والشبكة العربية للبيئة والتنمية "راند"، بمشاركة 20 جهة حكومية ومنظمة مجتمع مدني كويتية ونحو 110 مشاركا. وتضمنت الورشة 8 محاضرات مشمولة بعروض مرئية وخرائط وصور وجداول إحصائية تعكس خطط ودراسات الجهات المشاركة في التعامل مع الكوارث ومخاطرها، فضلا عن الأوراق العملية التي تتناول التعريف وعرض الاستراتيجيات الحكومية للجهات المشاركة وبرامج وأدوار المنظمات المدنية جنبا إلى جنب في نسيج متشابك ومتداخل لمواجهة ومجابهة والحد من مخاطر الكوارث.

وقالت الدكتورة وجدان العقاب رئيس جمعية البيئة في تصريح صحافي أمس ان "الجمعية تكرر دعوتها مثلما سبق في أكثر من مناسبة مطالبة بإنشاء مركز أو لجنة وطنية دائمة لإدارة الأزمات لمواجهة والحد من الكوارث ومخاطرها وتنسيق الجهود الحكومية والتطوعية لمجابهتها تكرر الجمعية الدعوة لتكاتف منظمات المجتمع المدني وإشراكها مع الجهات الحكومية لمواجهة الكوارث والحد منها لأهمية أدوار تلك المنظمات في وضع الخطط والبرامج واللجان المعنية بالكوارث فضلا عن إشراكها في ذلك المركز أو اللجنة الوطنية لإدارة الأزمات".

وأضافت الدكتورة العقاب ان "مشاركة المجتمع المدني في مواجهة الكوارث ومخاطرها يتيح شمولية خطط التعامل الفعال مع الأزمات الطارئة وتطوير وتنمية اساليب ومنظومة العمل مع مسؤولي الأجهزة التنفيذية في مجال رفع حالات الاستعداد القصوى للعناصر التابعة لها والتنسيق بين الجهات والمنظمات لمجابهة الأزمات والكوارث وتنمية مهارات القائمين عليها لتنفيذ إجراءات تامين المواقع والممتلكات العامة والخاصة والمرافق الحيوية بالإضافة إلى نشر ثقافة ووضع برامج التدريب على أسلوب تنفيذ إجراءات تقدير الموقف والإجراءات العاجلة في هذا الشان واتخاذ القرارات المناسبة حتى نتمكن من تخفيف أضرار الكوارث "في حالة وقوعها" والتعامل معها بشكل منظم، بالإضافة إلى تطوير الأداء وسرعة التعامل الفورى لإدارة وحل أى أزمة بالتعاون والتنسيق بين كافة الأجهزة التنفيذية والهيئات المعنية بإدارة الأزمات والكوارث جنبا إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني".

وأوضحت ان الورشة التي اقيمت برعاية الدكتور هلال الساير بمقر جمعية الهلال الأحمر تناولت خطط وجهود الجهات المشاركة، مشيدة بجمعية الهلال الأحمر الكويتي والشبكة العربية للبيئة والتنمية "راند" والشبكة العالمية لجمعيات النفع العام للحد من الكوارث "GNDR" ورئاسة الأركان العامة للجيش والإدارة العامة للإطفاء ومعهد الكويت للأبحاث العلمية والهيئة العامة للبيئة والدفاع المدني"، منوهة إلى محاضرة جمعية حماية البيئة حول دور المجتمع المدني في التوعية والتصدي للكوارث والأزمات بالإضافة إلى جلسة العصف الذهني، مشيرة إلى الجلسة الحوارية فيما بين الخبراء والمحاضرين والمشاركين لوضع التوصيات والإعلان عنها لاحقا.

ومن جانبه أكد الدكتور هلال الساير رئيس جمعية الهلال الأحمر الكويتي في كلمته التي ألقاها نيابة عنه عبدالرحمن العون مدير عام الجمعية أن "الورشة محاولة ذهنية لتسليط الضوء على آلية التنسيق بين الجهات الحكومية وجمعيات النفع العام المختصة بإدارة الأزمات والكوارث والإغاثة، مؤكدا على مدى الحاجة لمثل هذه الورشة في ظل تزايد الكوارث بنسب عالية خلال الأعوام الأخيرة وما خلفته من فقدان في الأرواح وتدمير في البنية التحية وازدياد عدد اللاجئين والنازحين والحاجة إلى تامين إدارة فعالة للكوارث وحالات الطوارئ"، داعيا القائمين على الورشة على وضع خطط مستمرة لمواجهة حالات الطوارئ، وتوفير سياسات وأطر تنظيمية للمساهمة في الحد من مخاطر الكوارث، وأهمية التنسيق والتعاون الوطني والإقليمي والدولي في التعامل مع الكوارث وحالات الطوارئ، وتنمية القدرة على التاهب والاستجابة السريعة من خلال تعزيز التواصل مع فرق الإغاثة والإنقاذ لأداء العمل الإنساني بأسرع ما يمكن".

وأضاف العون: "نؤكد ضرورة تضافر كافة الجهود للعمل على الحد من المخاطر الناتجة عن وقوع الكوارث والاستفادة من ورشة العمل للخروج بنتائج وتوصيات تخدم المجتمع المدني، ونعرب عن الامل في أن تخرج الورشة بتوصيات هامة، واقعية وقابلة للتنفيذ، يبنى عليها قرارات تصوب المسار، لضمان سلامة المواطنين وممتلكاتهم وأمن الوطن والمواطن باعتبارها الهدف الأسمى".

وبدوره، قال الدكتور عماد الدين عدلي رئيس الشبكة العربية للبيئة والتنمية "راند" والمنسق الإقليمي للشبكة العالمية لجمعيات النفع العام للحد من الكوارث ان لدولة الكويت دورا كبيرا ومتميزا في شبكة راند والشبكة العالمية، داعيا إلى متابعة تنفيذ التوصيات التي تخرج بها الورشة لضمان التنسيق بين منظمات المجتمع المدني، مؤكدا على أهمية دور الجمعية الكويتية لحماية البيئة في قيادة هذا التنسيق لعضويتها في الشبكة راند والشبكة العالمية، معتبرا "أن تعبئة الجهات والهيئات للمشاركة الواسعة من منظمات المجتمع المدني بجانب الجهات الحكومية يجعلها اول ورشة من نوعها على مستوى دول الخليج العربي الأمر الذي يجعلنا نضمها لتقرير الشبكتين العربية والعالمية".